المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية المجلد 13 (1)
العدد 18 جوان 2022

إدارة النزاعات الافريقية الممتدة وعمليات حفظ السلام

African protracted conflicts management and Peace Building

أ.د. رباحي أمينة(*)

تاريخ الاستلام: 2022/04/03 تاريخ القبول: 2022/05/30 تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص:

هذه الدراسة هي محاولة لفهم النزاعات المجتمعية التي طال أمدها في أفريقيا. معتمدين على مقاربة إدوارد عازار حول النزاعات المجتمعية في العالم الثالث والتي أصبحت ممتدة ومعقدة ومكثفة، وبشكل تدريجي تشهد التدخل للطرف ثالث".

فأحد الأسباب الرئيسية للنزاعات الأفريقية كان العرقية والاثنية والذي استمر إلى الان، كما أشار ديفيد ويكس: "النزاع نتيجة حتمية للتنوع البشري وعالم بلا نزاع غير مرغوب فيه، لأنه سيعني عالماً بلا تنوع ". إن إفريقيا قارة متنوعة - عرقيا ودينيا واجتماعيا وثقافيا. "ومن جهة ثانية كان لها نصيب من الحروب بين الدول، وغالبية نزاعاتها كانت مجتمعية عميقة ومتجذرة.

وعليه تهدف هذه الورقة إلى توضيح طبيعة النزاعات الأفريقية وإثبات أن التدخلات العسكرية المباشرة غير قادرة على تقليلها أو تسويتها.

Abstract:

The present essay is an attempt to understand the protracted social conflicts in Africa. In the previous study on protracted social conflicts in the Third World, Edward. E. Azar described "violent events in the developing world as Protracted Social Conflicts which have become progressively protracted and intense, despite the frequent third-party intervention."

Indeed, a major cause of African conflicts has been ethnicity and it has continued to be so, as David Weeks noted: "conflict is an inevitable outcome of human diversity and a world without conflict is not desirable, because it would mean a world without diversity". Africa is a diverse continent- diverse in ethnic... religions and socio-cultural terms. "While Africa has had its share of inter-state wars, the majority of its conflicts were deep rooted social

(*)– كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، البريد الالكتروني: arabahi@yahoo.com

conflicts. The objectives of this paper are to elucidate the nature of typical African conflicts and to prove that direct military interventions are not able to reduce or settle them. **Keywords**: Protracted social conflicts- Africa- Conflict management- conflict resolution- Peace making	**الكلمات المفتاحية :**النزاعات المجتمعية الممتدة- افريقيا- إدارة النزاع- حل النزاع- عمليات حفظ السلام- المحاكم الجنائية

مقدمة:

النزاعات الممتدة ليست ظاهرة جديدة، فعبر التاريخ كانت الحروب طويلة وشرسة إذ عرف العالم الحرب البيلوبونيز بين أثينا واسبرطة دامت 27 سنة كاملة، وحرب البسوس وهي أطول حرب عند العرب دامت 40 سنة بين بكر وتغلب، وحرب الثلاثين عاما في أوروبا ما بين 1618 و1648 والتي بدأت بين الكاثوليك والبروتستانت وانتهت الى صراعات سياسية من أجل السيطرة، إلا أن ما يميز فترة ما بعد الحرب الباردة ان هذا النوع من النزاعات أصبحت مجتمعية داخلية التي تعبر عن تراكم من الازمات.

وتذهب الدراسات السياسية لتحليل النزاعات على أنها معقدة ومتعددة الجوانب، إذ أن ما يعقدها هي الأهداف المتباينة والمتغيرة Mixed motives للجهات الفاعلة. وغالبا ما يكون هذا التعقيد تحديا كبيرة في التصنيف المفاهيمي للنزاع المسلح وكذلك في دراسة بناء السلام والحل النهائي للنزاع.

وعادة يظل تصنيف النزاعات المسلحة غير الدولية أشد تعقيدا، فهناك مستويان رئيسان متصلان بتصنيف نزاع مسلح دولي وهما: نزاع مسلح طويل الأمد ونزاع بين منظمتين مسلحتين أو أكثر وهو موضوع أخر لا نتطرق إليه في هذه الدراسة.

أما في افريقيا، فقد عرفت عدة حروب ممتدة في إثيوبيا والكونغو الديمقراطية، روندا، والموزمبيق وأنغولا والمالي والصومال. وغالبا ما تكون النزاعات الممتدة لم تسو بعد.

ويعتبر النزاع في مالي سنة 2012 خير مثال عن النزاعات الإفريقية الطويلة الأمد حيث يجمع بين معظم الخصائص التي تميز النزاعات في إفريقيا، سواء من حيث طبيعته، وأسبابه، أو من حيث صعوبة إدارته التي لم تتأت إلا من خلال تدخل عسكري فرنسي مباشر.

كما يمثل النزاع القبلي في الصومال أحد النزاعات المعقدة والممتدة التي أدت إلى انهيار الدولة وتزايد العنف الداخلي فيها.

والواقع أن الحسم في النزاعات الإفريقية طوال فترة التسعينيات وما تلاها كان دائما خارج إطار التسوية السلمية، حيث لم توفق جهود المنظمة القارية ممثلة في منظمة الوحدة الإفريقية أو الاتحاد الإفريقي بعدها في وقف النزيف الدموي، مما أدى في العديد من الأحيان إلى التدخل المباشر في تلك النزاعات. كما أن عمليات حفظ السلام تفشل في أداء مهامها، **فهل شكلت النزاعات المجتمعية الممتدة عائقا أمام أي جهود لحل النزاعات وبناء السلم في إفريقيا؟**

أولا: تصنيف الصراعات المسلحة الكبرى في إطار أوسع:

قدم برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات (UCDP) دائرة أبحاث السلام والصراع في جامعة أوبسالا، تقريرا عن الصراعات المسلحة الكبرى، وهي تشمل بعض أشد الصراعات فتكا في العالم وهي تقريبا كلها تقع في إفريقيا صنفت على أنها نزاعات مجتمعية وصلت الى درجة جرائم ضد الإنسانية.

1- معايير الصراعات الكبرى:

الصراع المسلح الكبير (حسب التصنيف هي الحرب): هو تنازع يتعلق بحكومة و/ أو أرض، يؤدي فيه استخدام القوة المسلحة بين القوات المسلحة لطرفين – أحدهما على

الأقل حكومة دولة- إلى سقوط 1000 قتيل في سنة واحدة. بعد الوصول الى هذه العتبة يعتبر صراعا مسلحا ناشطا.[1]

وعليه حسب تصنيف برنامج أوبسالا فالمعايير تصنيف الصراع الكبير هي:

- -تنازع يتعلق بالحكم أو الارض: يشير الى الخلاف المعلن بشكل عام بين أطراف الصراع.
- التنازع المتعلق بالحكم: هي المواقف الخلافية بخصوص نوع النظام السياسي للدولة أو تشكيل حكومة، ويمكن استبدال الحكومة (مثلا السودان)
- التنازع المتعلق بالأرض: تشمل مطالب الانفصال أو الحكم الذاتي أو مناطق متنازع عليها بين دولتين (مثلا المغرب والصحراء الغربية).
- استخدام القوة المسلحة: يشير الى درجة العنف واستخدام القوات العسكرية لأطراف الصراع القوة المسلحة من أجل تقوية الموقف العام لأطراف الصراع.
- الطرف: يشير الى حكومة الدولة أو المنظمة المعارضة أو أي تحالف من منظمات المعارضة.
- حكومة الدولة هي الطرف الذي يعتبر على العموم مسيطرا على السلطة المركزية من قبل الساعين إلى الاستيلاء على السلطة.
- والمنظمة المعارضة هي الجماعة التي تعلن عن نفسها وأهدافها وتستخدم القوة المسلحة لتحقيقها.
- الدولة: حكومة ذات سيادة معترف بها دوليا تسيطر على أرض معينة وتنازعها دولة أخرى ذات سيادة أو حكومة غير معترف بها دوليا تسيطر

---

[1]- لوتا هاربوم وبيتر والنستين، الملحق رقم (2-أ: أنماط الصراعات المسلحة الكبرى 1990-2005، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي، المعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان الكتاب السنوي 2009، ص.137.

على أرض معينة ولا تنازعها السيادة دولة معترف بها دوليا كانت تسيطر على الأرض المعنية سابقا.

- ❖ قتلى المعارك: يشير الى الوفيات التي تتسبب بها الأطراف المتحاربة والتي قد تعزى بشكل مباشر إلى القتال بشأن المسألة المتنازعة عليها.[2]

ومع ذلك هناك محاولات عديدة لتصنيف النزاعات الإفريقية وستعتمد هذه الدراسة على وضع معايير لتصنيف النزاعات الممتدة منها: مضمون النزاع، والنطاق الجغرافي، وحجم النزاع، والمدى الزمني للنزاع، وطبيعة التهديدات التي تخلق النزاع، وطبيعة أطراف النزاع وأسبابها.

فقد كانت إفريقيا أثناء فترة ما بعد الحرب الباردة أحد ميادين الصراعات المسلحة الكبرى فما بين 1990-2005 شهدت القارة 19 صراعا [*] في 17 موقعا.[3] بينما لوحظ في عام 2010، كان يوجد 15 صراعا مسلحا كبيرا ناشطا في 15 موقعا في العالم. وبمقارنة بسيطة فإن الصراعات في افريقيا زادت زيادة اجمالية طفيفة من 11 صراعا نشطا في سنة 2003 إلى 13 صراعا في سنة 2012، وعليه بقيت افريقيا المنطقة ذات العدد الأكبر من الصراعات القائمة على الدول.[4]

---

[2]– المرجع نفسه، ص. 137-138,

[*]– كانت الصراعات الكبرى 19 التي سجلت بالنسبة إلى إفريقيا في الفترة 1990- 2005 هي صراعات الجزائر- أنغولا- بورندي- تشاد- جمهورية الكونغو الديمقراطية (الزائير سابق)، جمهورية الكونغو- اثيوبيا (إريتريا– (اريتيريا- إثيوبيا- غينيا-بيساو- ليبيريا- الصحراء الغربية- موزمبيق- رواندا- سيراليون- الصومال- السودان- جنوب السودان وأوغندا.

[3]– لوتا هاربوم وبيتر والنستين، الملحق رقم (2-أ: أنماط الصراعات المسلحة الكبرى 1990-2005، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي، المعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان الكتاب السنوي 2006، ص. 206,

[4]- – لوتا ثمنر وبيتر والنستين، أنماط العنف المنظم، 2003-2012، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي، المعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان الكتاب السنوي 2014، ص. 123

فخلال فترة عشر سنوات (2002- 2011) كان هناك 73 صراعا ناشطا داخل الدول بما فيها 37 صراعا في عام 2011 (تتضمن الثورات العربية)، وقد عرفت افريقيا عدة نزاعات ذات صبغة وحشية أطلق عليها جرائم ضد الإنسانية حيث تشكلت عدة محاكمات لمحاسبة مرتكبي مجرمي هذه النزاعات المجتمعية الشديدة والممتدة التي كانت عرفت جريمة الإبادة الجماعية لذا كان على المجتمع الدولي التدخل تحت طائلة واجب الحماية.

وتعاني الدول الافريقية من عدد من المشاكل التي أثرت بصورة رئيسية على تفشى الصراعات وأهمها:

1- غياب الحكم الرشيد وسوء الإدارة (استبداد الحكام).

2-أزمة توزيع السلطة والثروة وضعف الأداء الاقتصادي.

3-التخوم التي ورثتها الدول الأفريقية من الاستعمار.

4-العرق والفوارق الاقتصادية والدينية والمصالح الثقافية والاجتماعية المعقدة.

5- الصراع على السلطة والجماعات المعادية "الانقلابات العسكرية وعسكرة المجتمع".

وعليه فقد شهدت افريقيا جنوب الصحراء الكبرى سبع نزاعات مسلحة محتدمة في عام 2017 وهي: مالي، نيجيريا، افريقيا الوسطى، الكونغو الديمقراطية، اثيوبيا، الصومال، جنوب السودان. يضاف إلى عدة نزاعات وتوترات عقب الحروب أو كانت بؤرا لنزع مسلح محتمل منها: بورندي، الكاميرون، غامبيا، كينيا، ليسوتو، السودان، زيمبابوي.[5]

وقد سجل معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي 15 دولة على الأقل شهدت نزاعات مسلحة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2019، وهي بوركينا فاسو،

---

[5]- إيان دايفس/ فلوريان كرامب/ نيل ميلفين/ وزوي غورمان، النزاع المسلح في افريقيا جنوب الصحراء، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي، المعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان الكتاب السنوي 2018، ص. 114

بورندي، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، التشاد، الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، كينيا، المالي، موزمبيق، النيجر، نيجيريا، الصومال، جنوب السودان والسودان الشمالية. سبعة من هذه النزاعات هي نزاعات مسلحة حادة.

ويرجع الكثير من المحللين أسباب هذه النزاعات المجتمعية الممتدة إلى اخفاق الدولة الوطنية في تحقيق أهدافها، وذهب الكثير الى تصنيفها دول فاشلة.

2- إخفاق مشروع الدولة الوطنية:

لجأت الدولة الأفريقية ما بعد الاستعمارية إلى فرض الأيديولوجية التنموية التي تقوم على ترابط العمليتين السياسية والاقتصادية، كما أنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية، ولا سيما سياسات القمع والإكراه المادي، لقد كان واضحاً أن الايديولوجية التنموية هي مجرد تبرير لتسلطية دولة الحزب الواحد ، وعليه فإن أغلبية الشعب ممن تمت تعبئتهم ضد الاستعمار أصبحوا بمعزل عن المشاركة السياسية الحقيقية، كما أن مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب والنقابات والتنظيمات الشعبية قد حرمت من فرص التعبير عن نفسها، أو على الأقل تم إدماجها في مؤسسات وهياكل الدولة ذاتها، أما قيادات المعارضة فقد تم التخلص منها ونظراً لزيادة اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي.[6]

وعجز الدولة التنموية عن توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الأفريقية؛ بسبب انهيار أسواق المواد الخام في منتصف السبعينيات فإن الدولة الأفريقية عانت من أزمات خانقة؛ بسبب تنامي الهويات العرقية، والإقليمية، والدينية التي نازعت الدولة من

---

[6] - حسن عبد الرحمن حسن، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا....الأسباب والانماط والمستقبل بتاريخ 4 أفريل 2016 في http://quiraatafrican.com/home/new تاريخ الزيارة 25 جانفي 2020.

أجل البقاء، لقد أضحى وجود الدولة الأفريقية بحد ذاته محل شك ونزاع، ولنذكر على سبيل المثال . الكونغو، والسودان، والصومال، وسيراليون، وثمة مطالب شعبية متزايدة بضرورة إيجاد أسس جديدة للحكم في أفريقيا تعلي من تمكين الشعب، ومحاسبة القادة الفاسدين. ويمكن بالاستناد إلى خبرة الممارسة السياسية للدولة الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار أن نشير إلى عدد من المؤشرات التي أسهمت في تآكل شرعية تلك الدولة، وشيوع ظاهرة الصراعات وعدم الاستقرار السياسي في المجتمعات الأفريقية؛ وذلك على النحو التالي:

- الاتجاه نحو تأسيس نمط من الحكم الشخصي الذي يعطي أهمية كبرى لدور شخص الحاكم في النظام السياسي.

-عدم الاعتراف بالمعارضة السياسية المنظمة، واعتبارها مسألة ترفيه لا تلائم الواقع الأفريقي، وبدلاً من ذلك تم التأكيد على مفهوم اتفاق الرأي الذي يجسده التنظيم السياسي الواحد.

- ضعف المؤسسات التشريعية والقضائية، وعدم قيامها بالوظائف المنوطة بها دستورياً؛ بحيث أنها أصبحت أداة طبيعية يستخدمها النظام الحاكم للحصول على الدعم والتأييد السياسي.

- اللجوء إلى استخدام سياسات القمع والعنف لتحقيق أهداف النظام السياسي، بدلاً من الاعتماد على سياسات الإقناع والرضا الشعبي.

- الربط بين المنصب السياسي العام وتحقيق الثروة والمكانة في المجتمع؛ وهي الظاهرة التي أطلق عليها (جان فرنسوا بيار) سياسة ملء البطون؛ بحيث أضحت النخبة الحاكمة تمثل فئة اجتماعية متمايزة في سياق الانقسامات المجتمعية.

-غياب التقاليد والأسس الواضحة التي تحكم عملية الخلافة السياسية؛ وهو الأمر الذي أدى إلى تبني الوسائل غير السلمية مثل: الانقلاب، والاغتيال، والحرب الأهلية في عملية نقل السلطة.

- تبني صيغ المنهج الفوقي في التغيير السياسي، وعادة ما كان ذلك يتم من خلال عمل انقلابي، أو الوصول إلى السلطة عن طريق حركة تحرير مسلحة، أو فرض قناعات أيديولوجية من جانب شخص الحاكم.

إن معظم الدراسات السياسية التي ركزت على تفسير النزاع على نوعين من أنواع التنافر: النزاع المتعلق بالأرض والنزاع المتعلق بالحكم، إلا أنهما لا يفسران كثيرا لماذا تسعى مجموعات لبسط السيطرة على أحدهما أو على الاخر؟ ولماذا هي مستعدة للمخاطرة بحياتها في سبيل ذلك. ولفترة طويلة من القرن العشرين تم الاستخفاف بالأبحاث التي تركز على الخلافات الاثنية والدينية كحوافز دافعة للمجموعات كي تفوز بالأرض والحكم. فقد أثبتت الدراسات أن النزاعات المجتمعية هي الأكثر تعقيدا وفتكا ورغم طغيان هذا النوع على أغلب النزاعات في إفريقيا.

وتحليل هذا النوع من العنف يتسم بتعقيد شديد، فمثلا كيف نفسر الظاهرة الرواندية حيث تجندت إثنية الهوتو لاستئصال مئات الآلاف من التوتسي، بدوافع الحقد الدفين من الماضي، خوفا من عودة التوتسي إلى السلطة، الذين ارتكبوا مجازر في السابق في حق الهوتو.

3- الذهنية الصراعية Conflictologie mentality

إن تشخيص الصراع يفترض الكشف عن الذهنية الصراعية وتقدير درجتها وكذلك بنيانها. إنها قبل كل شيء تلك الذاكرة التاريخية للشعب التي تتضمن في ذاتها معلومات عن المصير التاريخي لهذا الشعب، وذلك على شكل مأثورات قومية وملاحم. وهذا ليس مجرد المكون المعلوماتي للذاكرة، وإنما تتضمن في ذاتها معايير تقييمية للعدالة والظلم، للخير

والشر وكذلك القضايا التي تطالب بالمحافظة على النظام الذي تتوافق مع غريزة البقاء بالنسبة للمجموعة الاثنية المعينة.[*]

ثانيا: تعريف النزاعات المجتمعية الممتدة The protracted social conflicts

لا يوجد تعريف دولي مقبول عموما لما يشكل نزاعا مجتمعا ممتدا أو مدة محدودة التي استغرقها النزاع حتى يوصف بالممتد.[7] وقد ظهر المصطلح أول مرة في كتابات البروفيسور اللبناني أدوارد عازار Edward Azar إذ يشير إلى الصراعات الطويلة الأمد أي المعقدة والشائكة والتي عادة ما تتميز بطابع العنف. وعليه فهو يميز النزاعات الاجتماعية الممتدة بخاصيتين بأنها معقدة وطول أمدها.[8] من الأمثلة على الصراعات الممتدة: الصراع العربي الاسرائيلي والحرب الأهلية الرواندية.

ويرى ادوارد عازار: "أن مقاربات حل النزاعات التي تركز على المصادر ومصالح أطراف النزاع بإمكانها أن توفر سبل مناسبة لحل الأزمات المتعلقة بالمصادر والمصالح فقط، لكن في حالة الصراع الاجتماعي الممتد الأمر يتعلق بهويات الأطراف، وهذا يتطلب إطار نظري يركز على حاجات الأطراف المتنازعة وهوياتهم." [9]

---

[*]– مجموعة من المؤلفين، علم الصراع، ترجمة إبراهيم إستنبولي، أكاديمية العلوم الإنسانية في روسيا الاتحادية/ دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، دمشق، سوريا 2021، ص. 105

[7]– لجنة الصليب الأحمر، **النزاعات الممتدة والعمل الإنساني: من و اقع التجارب الحديثة اللجنة الدولية**، الصليب الأحمر، جنيف 2016، ص9

[8]–نفس المرجع ص.9

[9] – Sarkan Kara, **A theory of protracted social conflict**, April 2008, in researchgate.net/publication/324507082_
A_Theory_of_Protracted_Social_Conflict/PDF
- Cordula Reimann, Why are violent, intra-state conflicts protracted? Looking at Azar's model of protracted social conflict from a gender-sensitve prespective, December 2002, https://www.academia.edu/ 7008872/Why_are_Violent-Intra-state_Conflicts_Protracted_Azzar_Model. consultation 24/01/ 2020 at 16**: 45 pm.**

وفي هذا السياق نذكر مقولة راتزنهوفر Ratzenhofer أن: " الحروب هي تبعة من تبعات التطور الاجتماعي".[10]

1- خصائص النزاعات الممتدة:

توجد الكثير من التسميات للنزاع الممتد فحسب جون بورتون يطلق عليه اسم النزاع المتجذر أو النزاعات طويلة الأمد باللغة الإنجليزية Enduring conflicts, protracted conflicts, long term conflicts، غير أن القاسم المشترك لدى كل هذه التعاريف هو أن هذا النوع من النزاعات مصدره الظروف الداخلية للمجتمعات والدول، وعليه يدور النزاع العنيف والطويل الأمد بين مجموعات عرقية حول الحاجات الضرورية.[11]

وحسب عازار ان النزاع المجتمعي الممتد يحدث عندما تحرم الجماعات المكونة للمجتمع من احتياجاتها الأساسية وعليه حسبه هناك سلسلة سببية معقدة للنزاع تنطلق من الظروف الداخلية.[12]

- ❖ المضمون الثقافي والعرقي للمجتمع: وهو المستوى الأهم في تحليل النزاع الممتد لأن هوية الجماعة العرقية كانت أو الدينية أو الثقافية وعلاقتها بالدولة من جهة وبالترابطات الدولية من جهة ثانية.

وفي هذا السياق نشير الى ضرورة الإشارة الى تصنيف الجماعات الاثنية وفقا لطبيعة العلاقة بينهما. فالجماعات الاثنية التراتبية التي تفترض وجود هرمية في

---

[10]– سينيشا مالشيفيتش، سوسيولوجيا الحرب والعنف، ترجمة: طارق عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 2022، ص. 59

[11] - ibid

[12] – Edward. E. Azar and Chung In Moon, managing protracted Social conflicts in the Third World, facilitation and developpment diplomacy, Millennium: Journal of International Studies, vol 15, N°3, December 1986, in: https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/03058298860150030601, Consultation 24/01/2020 at 15 :32pm

العلاقة بين الجماعات القائمة داخل المجتمع ووجود تقسيم رأسي للسلطة السياسية والمكانة الاجتماعية على جعل مسائل مثل الهيمنة السياسية بمعايير إثنية كاللغة، الدين، اللون، كما تتسم المجتمعات التراتبية بوجود جماعة سائدة Superordinate، وجماعة خاضعة Subordinate.[13] وهناك يمكن الإشارة الى سيطرة التوتسي على الهوتو في بورندي.

- ❖ الحرمان من الحاجات الإنسانية الضرورية، ما يسميه جون بورتون النزاع المجتمعي المتجذر Deep rooted social conflict حيث يعتبر الحرمان من الحاجات الضرورية هي من الأسباب لتمديد النزاع مع عجز الدولة عن التكفل بهذه الحاجيات. وبالاستناد إلى نموذج "غير Gurr ومور Moor، اللذان يؤكدان فيه الى الحرمان المقسم إلى سياسي، اقتصادي، وثقافي، حيث تحرم مجموعة اثنية معينة من الاستفادة من الثروات والإمكانات، دون غيرهم من الجماعات الأخرى، مما يؤدي إلى ظهور تناقضات وانقسامات مجتمعية، وعليه العنف.
- ❖ دور الدولة وطبيعة الحكم حيث يرى عازار أن النزاعات الممتدة تكثر في الدول النامية أين تسود الديكتاتورية وعدم توزيع عادل للثروات. ويرجع المختصون فشل الدولة الافريقية لمجموعة من الأسباب، لعل أبرزها أن معظم الأنظمة الافريقية أنظمة انقلابية أنتجت سياسات اقتصادية واجتماعية فاشلة، فضلا عن غياب الديمقراطية واعتمادها على النهج التسلطي القمعي بدلا من سياسات الاقناع والرضا الشعبي. هذه الأنظمة الحاكمة التي استولت على السلطة بالقوة والعنف تسيطر على مقدرات الشعوب، والتي تنتهي بحروب أهلية تؤدي الى تصادم في المصالح وصراع حول حقوق الإقليم والمطالبة بالحكم الذاتي وحق تقرير المصير.
- ❖ الترابطات الخارجية، حيث موقع النزاعات الممتدة ضمن الاستراتيجيات الدول الكبرى يزيد من تعقيد النزاعات كمشكلة السودان والكونغو الديمقراطية وليبيا.

---

[13]– محمد مهدي عاشور، التعددية الاثنية: إدارة الصراعات الاستراتيجيات التسوية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان 2002، ص.51.

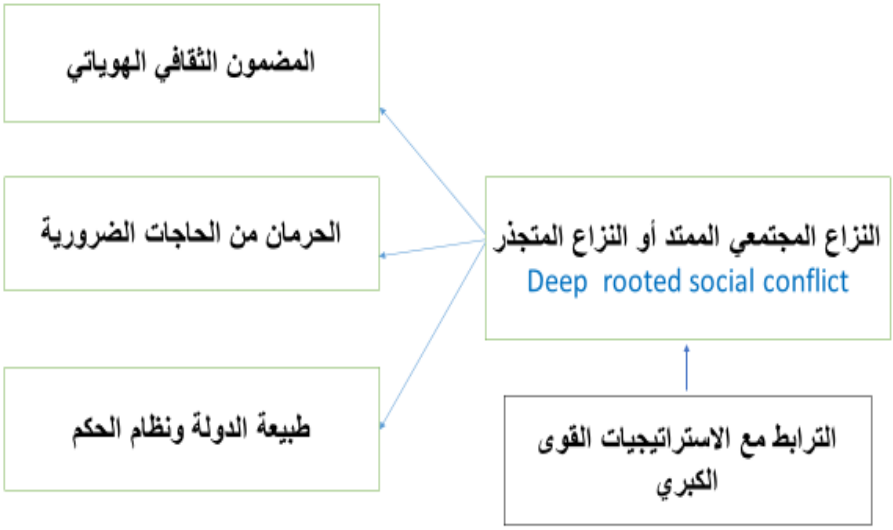

ويذهب ديفيد ويكس David Weeks إلى أن "الصراع هو نتيجة حتمية للتنوع البشرى، وعالم خال من الصراع غير مرغوب فيه، لأنه سيعنى عالما خاليا من التنوع" والقارة الأفريقية هي التنوع من حيث العرق، الدين والثقافة.[13]

هذا الاتجاه السوسيولوجي للحرب يرى ان الحرب لها وظيفية اجتماعية تطورية لذا يرى ماكس فيبر Max Weber أن "الحرب، بوصفها نشاطا اجتماعيا عنيف ومنظما، لتؤثر يعمق في الحس الفردي والجماعي، لذا فالحرب تبني أ مة واحدة حتى الموت."[14]

---

[13] - David Weeks, "conflict is an inevitable outcome of human diversity and a world without conflict is not desirable, because it would mean a world without diversity." Africa is a diverse continent – diverse in ethnic, religious and socio-cultural terms." In Adeleyi Oyeniyi, Conflict and violence in Africa: causes, sources and types, **www. Transcend.org/ tms/2011/02/conflict_and_violence_in_ Africa_causes_sources and types**, Africa 28 feb 2011. Consultation 17 nov 2019 at 20: 38.

[14]- سينيشا مالشيفيتش، سوسيولوجيا الحرب والعنف، المرجع السابق، ص. 48

ويؤكد ماكس فيبر على أن: " العرق والثقافة يجب أن يوضعوا في نفس مستوى التحليل الاجتماعي كونهما على حد ساء معايير للتمايز الاجتماعي، لهذا يقترح معالجة العرق والثقافة بنفس الطريقة والتي هي أساس مشاعر الانتماء الاثني."[15]

يرى الباحث والأكاديمي الألماني البروفيسور ماتياس باسادو أنّ الصراعات الدينية في إفريقيا" جنوب الصحراء الكبرى "آخذة بالصعود. ويعلل رأيه هذا بالوضع الضعيف لدول إفريقيا بشكلٍ عام، مشيراً، في الحوار الذي نشرته" دويتشة فيلة"، إلى أنّ أسباب زيادة وتيرة الصراع الديني، ليست دينية دوماً؛ فهناك ما هو سياسي واقتصادي وعرقي.

بينما يرى ميكائيل ايجناتييف Micheal Ignatieff أن " فشل الدولة تشير إلى فقدانها وعجزها عن الاحتفاظ باحتكارها استخدام القوة المشروعة"[16]، الأمر الذي يفسر دخول هذه الدول عادة في دوامة النزاعات المسلحة الداخلية، في شكل نزاعات عرقية أو دينية قد تتوسع في بعض الأحيان لتصبح إقليمية.

ويمكن القول ان السمة الأساسية لإفريقيا جنوب الصحراء هي ضعف البنى التحتية في دولها، وهو الأمر الذي يعود الحكم الاستعماري، وبدرجة ما إلى التطورات السابقة على الاستعمار. فقد استعملت القوى الاستعمارية الوسائط العشائرية والقبلية القائمة في استخراج الثروات الطبيعية في حكم المستعمرات، عوضا عن تطوير مؤسسات ثابتة للدولة. وعليه يرى جيفري هربست Herbest بأن معظم الحروب التي جرت في

---

(15) – Fabrice Patez, "Les Relations Communautaires Ethniques selon Max Weber.", **Les Cahiers du Cériem,** N°2, Mars 1997, P.59

(16) – Micheal Ignatieff, " Intervention and state failure", Dissent, winter 2002 in: **http://dissentmagazine.org/ article / 641**, Consultation 17 nov 2019 at 20: 38.

إفريقيا جنوب الصحراء كانت صراعات أهلية ذات تأثير مدمر في التطور السياسي والاقتصادي.[17]

2- حل النزاع أو إدارة النزاع:

ما يمكن لفت الانتباه إليه هو الفرق بين حل النزاع Conflict Resolution الذي يعنى بـ"إنهاء الاختلافات بين الأطراف"[18]، الذي يقتضي "القضاء على مسبباته باتفاق الأطراف المتنازعة، بعد دراسة رهانات النزاع عبر منطق الربح والخسارة"، وإدارة النزاع Management Conflict التي هي مجرد "وضع اليد على تلك الاختلافات"[17]، والذي تعنى بـ"خلق جو مناسب لحله في النهاية، أو التقليل من حدته"، وهو بالأساس دور خاص بالطرف الثالث[19].

وعليه تم التعامل مع الصراعات في افريقيا بمقاربتين: الأولى التدخل العسكري الجماعي لإيقاف النزاع وفرض السلام Peace enforcement. والثانية المحاكم الجنائية.

ثالثا: مراحل حل وإدارة النزاعات المسلحة:

يمكن ان نعدد مراحل إدارة النزاعات المسلحة بمحاولة منع انفجار النزاع وفي حالة انفجر، نحاول منع انتشاره وإذا انتشر نحاول وقف إطلاق النار، وإذا تحقق ذلك نحاول ان نحافظ على هذا السلام.

---

[17]- سينيشا مالشيفيتش، سوسيولوجيا الحرب والعنف، ترجمة: طارق عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 2022، ص. 233

[18] - Ahmed Azem HAMED, "The reconceptualization of Conflict Management". **http://germanium.cen.brad.ac.uk/ssis/peace-conflict-and-development/issue-7/Reconceptualisation.pdf**, Consulté le, 04/04/2020.

[17] Samuel G. AMOO, "The OAU and African Conflicts: Past Successes, Present Paralysis and Future Perspectives". Institute of Conflict Analysis and Resolution, George Mason University, 1992. **scar.gmu.edu/wp_5_amoo.pdf**, Consulté le 04/04/2020

[19] -Samuel G. AMOO, OP-CIT.

1: عمليات حفظ السلام

يقصد بعمليات حفظ السلام هو نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في الميدان وذلك يتم حتى الآن بموافقة جميع الأطراف المعنية ويشمل عادة اشتراك أفراد عسكريين أو أفراد من الشرطة تابعين للأمم المتحدة، وكثيرا ما ينطوي ذلك على اشتراك موظفين مدنيين أيضا[*].

فحفظ السلم هو عبارة عن مجموعة التدابير المؤقتة التي يمتلك مجلس الأمن اتخاذها دون أن يحسم الخلاف بين الأطراف المتنازعة أو يخل بحقوق المتنازعين أو يؤثر بمطالبهم وذلك على النحو الذي أقرته المادة 40 من ميثاق الأمم المتحدة.

الهدف هو منع تفاقم الأوضاع عن طريق إنشاء مناطق منزوعة السلاح أو إقرار وقف النار أو إقرار الهدنة التي لها الطابع السياسي إلى جانب صفتها العسكرية.

من خلال نشر القوات العسكرية أو الشرطية متعددة الجنسيات تحت قيادة الأمم المتحدة بغرض تدبر الازمات القائمة والخروج بحلول مناسبة لها، إضافة إلى الحد من تفاقم الصراعات المحتملة[20].

وترتكز على المبادئ التالية:

1- موافقة الأطراف

1- الحياد وعدم التحيز.

---

[*]- بدأت أولى بعثات حفظ السلام من الأمم المتحدة في 29 ماي 1948، عندما صرح مجلس الأمن بنشر مجموعة صغيرة من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في الشرق الأوسط لتكوين هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (يونتسو) من أجل مراقبة اتفاق الهدنة بين الدول العربية والكيان الصهيوني.

[20]- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: برنامج للسلم: الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم وحفظ السلم، الموقع نفسه

https://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=A/47/277

2- عدم استعمال القوة إلا للدفاع عن النفس والدفاع عن الأرض.

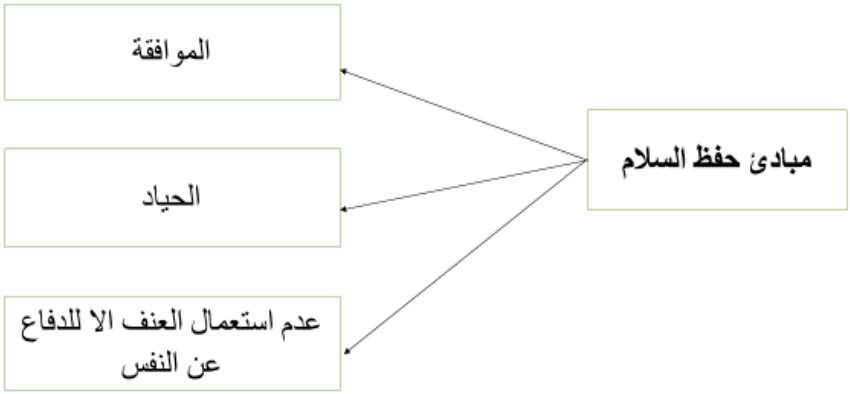

وقد كانت إفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر عمليات السلام المتعددة الأطراف الإحدى والستين في عام 2019، وبقيت إفريقيا جنوب الصحراء ميدان أغلب عمليات السلام، وساحة انتشار معظم أفراد عمليات حفظ السلام.

2- أجيال عمليات حفظ السلام:

تطورت عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على نحو كبير في أغراضها وفي درجة تعقيدها على مر السنين. ولهذا يقسم المراقبون هذه العمليات إلى ثلاث أو أربع مجموعات، يشار إليها عادة باسم «الأجيال». مع أن كلمة «أجيال» قد تشير على نحو خاطئ إلى تعاقب زمني واضح وليس إلى وجود متواز لأنواع متعددة من العمليات، فمن الممكن تحديدها على النحو التقريبي التالي:

الجيل الأول من عمليات حفظ السلام (أو عمليات حفظ السلام التقليدية) يشير إلى العمليات التي استهدفت إقامة حاجز مادي بين الدولتين طرفي القتال — اللتين

تحظى كل منهما باعتراف دولي — واللتين وافقتا على وجود قوات حفظ السلام. المثال التقليدي على هذا النوع من العمليات هو دور قوات الطوارئ الدولية في أعقاب حرب السويس عام 1956.

الجيل الثاني من عمليات حفظ السلام (أو بناء السلام) يشير إلى تطبيق اتفاقات السلام المعقدة متعددة الأبعاد، عادة في أعقاب حرب أهلية. وهنا أيضًا تكون موافقة طرفي القتال مطلوبة، لكن في المعتاد لا يكون الطرفان (أو الأطراف، في حالة تعدد الأطراف) دولتين. وبالإضافة إلى الوظائف العسكرية التقليدية، تلعب قوات حفظ السلام دورًا في العديد من وظائف حفظ الأمن والوظائف المدنية. الهدف هنا هو إيجاد تسوية طويلة الأمد للصراع الأساسي. من أمثلة هذا النوع من العمليات عمليات حفظ السلام في كل من ناميبيا في عامي 1989 و1990 وكمبوديا بين عامي 1991 و1993.

وفي اجتماع مجلس الأمن في 31 جانفي عام 1992 في أول اجتماع للمجلس على مستوى رؤساء الدول، اعتُمدت ورقة العمل التي تقدم بها بطرس بطرس غالي — الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة — بعنوان «خطة للسلام»، التي قدمت تحليلًا وتوصيات على طريق تقوية وتحسين قدرة الأمم المتحدة على الحفاظ على السلام العالمي.

حددت «خطة للسلام» أربع مراحل متتابعة من العمل الدولي لمنع الصراعات أو السيطرة عليها، وهي: **الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام** (والمقصود به تحديد ودعم البنى القومية التي ستساعد على تقوية السلام وترسيخه من أجل تجنب النكوص إلى الصراع). وظهر بذلك مصطلح" **التدخل من أجل الإنسانية**" وبالتالي تجاوز **مبدأ الموافقة، والتدخل يكون عسكري من أجل الإنسانية** وعليه تجاوز **مبدأ عدم استعمال القوة الا للدفاع عن النفس**.

الجيل الثالث من عمليات حفظ السلام عادة ما يشير إلى عمليات إنفاذ السلام. تضم هذه الأنشطة عمليات عسكرية ذات مستوى منخفض، وإنفاذ وقف إطلاق النار، وإعادة بناء «الدول المنهارة». المشكلة المتعلقة باستخدام مصطلح «جيل» واضحة تمام

الوضوح هنا: فمهمة حفظ السلام في الكونغو في أوائل الستينيات ONUC[*] كانت في الأساس أول الأمثلة على عمليات إنفاذ السلام، وعلى هذا فقد سبق الجيل الثالث من عمليات حفظ السلام الجيل الثاني منها. ثمة مثالان آخران أحدث على هذه العمليات حَدَثًا في كل من يوغوسلافيا السابقة والصومال في التسعينيات. وقد وصل عدد عمليات حفظ وبناء السلام في افريقيا ما بين 1989- 2004 الى 16 عملية.[21]

الجيل الرابع من عمليات حفظ السلام (الذي نادرًا ما يسمى بهذا الاسم) يشير إلى عمليات بناء السلام بالوكالة، التي تحدث حين تعهد الأمم المتحدة بمختلف عمليات بناء السلام وحفظه إلى منظمات إقليمية[22] مثال على ذلك هو دور حلف شمال الأطلسي في البوسنة منذ أواسط التسعينيات. وقادت المنظمات والاحلاف الإقليمية 32 عملية سلام متعددة الأطراف ناشطة في عام 2017. [23]

3- الدبلوماسية الوقائية:

خطة السلام لبطرس بطرس غالي بتاريخ 17 جوان 1992: هو عبارة عن جدول أعمال من أجل السلام لسنة 1992 تتضمن عمليات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام لتعزيز السلام ورفع شأن شعور بالثقة وحسن الحال بين الناس.

فإذا كانت الدبلوماسية الوقائية ترمي إلى حل النزاعات قبل نشوب العنف، فإن صنع السلم وحفظ السلام ضروريان لوقف الصراع وحفظ السلام بعد تحقيقه، وهما

---

[*] ONUC: UN Operation in the Congo: عملية الأمم المتحدة في الكونغو

[21]– حسام نبيل صلاح الدين مشرف، **دور الأمم المتحدة في حفظ وبناء السلام بعد انتهاء الحرب الباردة: دراسة لحالة سيراليون**، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى مصر 2017، ص. 6.

[22] – Peck. C., Sistainable, **Peace: The Role of the United Nations and Regional Organizations in Preventing Conflicts**, Carnegie Commission on Preventive Deadly Conflict, Washington. DC, 1998.

[23]– تيمو سميث/ وباير فان دير لين، الاتجاهات والتطورات العالمية في عمليات السلام، في **التسلح ونزع السلاح والامن الدولي**، المرجع السابق، ص. 136.

يعززان – في حالة نجاحهما – فرصة بناء السلم بعد انتهاء الصراع. وهذا ما قد يحول دون نشوب العنف من جديد بين الأمم والشعوب.[24]

فبالرجوع إلى خطة السلام، نجدها ترجمة للمنظور الشمولي للدبلوماسية الوقائية، والتي أجملها "بطرس غالي" في خمسة محاور متضمنة في النقطة الخامسة عشر:

1- -السعي مبكرا إلى تحديد الحالات التي قد تؤدي إلى نشوب صراعات، والعمل عن طريق الدبلوماسية على إزالة مصادر الخطر قبل نشوب العنف.
2- الشروع حال تفجر الصراع، في صنع السلم بهدف حل القضايا التي أدت إلى نشوب الصراع.
3- العمل، عن طريق حفظ السلم، على صون السلام، مهما كان هشا، حيثما توقف القتال، والمساعدة على تنفيذ الاتفاقات التي يتوصل إليها صانعو السلام.
4- التأهب للمساعدة في بناء السلم في مختلف مراحله: إعادة بناء المؤسسات والهياكل الأساسية للأمم التي مزقتها الحروب والنزاعات الأهلية، وبناء روابط المصالح السلمية المتبادلة بين تلك الأمم.
5- التصدي، بالمعنى الأوسع، للأسباب العميقة للصراع: العجز الاقتصادي، والجور الاجتماعي، والقهر السياسي.
6- ومتطلبات حلول هذه المشاكل تكمن في الالتزام بحقوق الإنسان مع اهتمام خاص بحقوق الأقليات، سواء كانت عرقية أو دينية أو اجتماعية أو لغوية، مع الاحتفاظ وصيانة وحدة الدول (النقطتان 17 و18 من خطة السلام)

---

[24]- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: برنامج للسلم: الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم وحفظ السلم، مجلس الأمن الدورة 47 بتاريخ 17 جوان 1992، لجنة بناء السلام للأمم المتحدة: وثائق الأمين العام، على الموقع https://undocs.org/ar/A/47/277 تمت الزيارة 2 افريل 2020
https://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=A/47/277

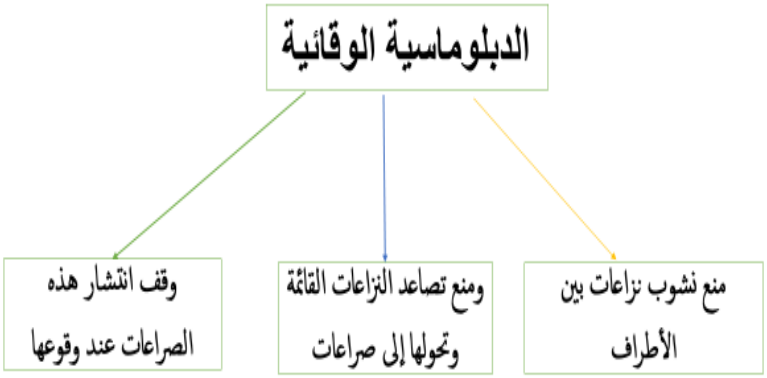

ويمكن توضيح العلاقة بين كل من الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام من خلال المخطط التالي:

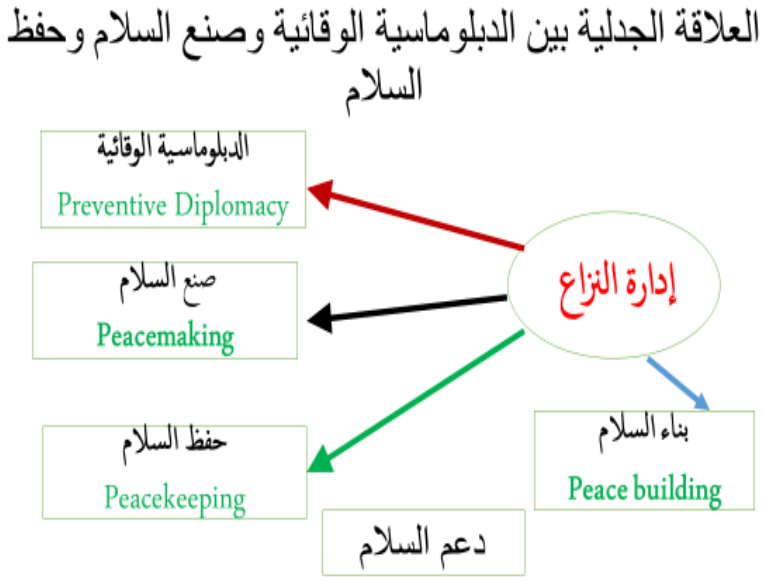

رابعا: مقاربة التدخل العسكري الجماعي لإدارة وحل النزاعات في افريقيا

يمثل تأسيس الاتحاد الافريقي، كبديل عن منظمة الوحدة الافريقية سنة 2002، دفعة قوية لإمكانيات إحلال السلم والأمن في القارة الافريقية، حيث يطرح القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي رؤية جديدة أو اقتراب جديد لعملية تسوية النزاعات. كما تقوم على تبني أجهزة وأليات جديدة تدعم دور التنظيم القاري في عملية إحلال السلم والأمن.[25]

ومن أهداف الاتحاد الافريقي هو ضمان الامن والاستقرار السياسي للقارة، وإجراءات الدفاع المشترك وتعزيز مواقف افريقيا الموحدة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك.

كما يعمل الاتحاد الإفريقي وفقا للمبادئ الآتية:

- احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال ومشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الاتحاد.
- وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية.
- تسوية خلافات أعضاء الاتحاد بالوسائل التي يقررها مؤتمر الاتحاد.
- منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين أعضاء الاتحاد.[26]

وقد واجه الاتحاد الافريقي وقبله منظمة الوحدة الافريقية تحديات مشتركة أهمها التعقيد الشديد الناجم عن تداخل أبعاد هذه الظاهرة، الصراعات الداخلية مع أبعادها

---

[25]–رجب عمر عبد السلام العاتي، **دور المنظمات الإقليمية الافريقية في تسوية النزاعات: دراسة حالة النزاع في الصومال**، رسالة دكتوراه تخصص الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، السنة الجامعية 2011-2012، ص. 2

[26]- - مهدي محمد عاشور، "بعد نصف قرن من العمل الإفريقي المشترك للاتحاد الإفريقي ...الطموحات والتحديات"، **مجلة قراءات سياسية**، العدد 17، سبتمبر 2013، ص. ص: 21، 22.

الإقليمية والدولية لذا تم تعزيز الاتحاد الافريقي بمجلس السلم والامن الافريقي الذي بدأ الممارسة الفعلية سنة 2004.

1- مجلس الأمن والسلم في الاتحاد الافريقي:

ويعتبر مجلس السلم والامن الافريقي (Conseil de paix et sécurité CPS) بمثابة جهاز إقليمي لصنع القرار بشأن منع وإدارة وتسوية النزاعات كذا حفظ ودعم السلام في إفريقيا، ويعتبر الهدف الأسمى من هذا الجهاز هو العمل على التنبؤ بالنزاعات وفي حالة وقوعها يتحمل مجلس السلم والامن الافريقي مسؤولية القيام بمهام صنع وبناء السلم بغرض تسهيل عملية تسويتها[27]. والقيام بأنشطة تعزيز السلام وإعادة بناء السلام في فترة ما بعد النزاع وترقيتها تثبيتا لدعائم السلام ومنعا لاندلاع العنف من جديد ووضع سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد الافريقي .

كما يعتبر مجلس السلم والأمن الإفريقي بمثابة جهاز إقليمي لصنعة القرار بشأن منع وإدارة وتسوية النزاعات في إفريقيا، وهو يعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف تضمنتها المادة الثالثة من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي وجاءت على النحو التالي:

- ترقية السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا وتقديم الضمانات التي تحمي حياة الإنسان وممتلكاته وتحقق رفاهية الشعوب الإفريقية وتحسين بيئتهم وتوفير الظروف الداعمة لعملية التنمية المستدامة.
- العمل على التنبؤ بالنزاعات مسبقا وفي حالة وقوعها يتحمل مجلس السلم والأمن الإفريقي مسؤولية القيام بمهام صنع وبناء السلام بغرض تسهيل عملية تسويتها.

---

[27] - Pierre Hassner (sous-direction)، **Les relations internationales**, 2e édition, La documentation Française, Les Notices, Paris 2012, P.P. 297 – 312.

- القيام بأنشطة تعزيز السلام وإعادة بناء السلام في فترة ما بعد النزاع وترقيتها تثبيتا لدعائم السلام ومنع اندلاع العنف من جديد.
- تنسيق الجهود القارية وملامتها في ردع ومكافحة الإرهاب الدولي بكافة أشكاله.
- وضع سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد الإفريقي بما يتفق مع نص المادة الرابعة من القانون التأسيسي.*[28]

وتنص المادة الرابعة من القانون التأسيسي ففقرتها (ح): " حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لمقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والابادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية."

وتنص المادة 13 الفقرة 3 البند ج من البروتكول المنشئ لمجلس السلم والامن الافريقي لعام 2002 على أنه: " تقوم القوة الإقليمية الجاهزة فيما تقوم به بمهام في المجالات التالية:

- ❖ التسوية السلمية للخلافات والنزاعات، واحترام الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال.
- ❖ الاستجابة المبكرة لاحتواء أوضاع الازمات الحيلولة دون تطورها إلى نزاعات كاملة، مع دعم الترابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأمن الشعب.
- ❖ احترام سيادة وودة أراضي الدول الأعضاء وفقا لمبدأ المساواة المطلقة وعدم التدخل من جانب أية دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

---

[28]- هيبة علي أحطيبة محمد "دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مجلد 27، عدد.3، سنة 2011، ص،ص،634، 337.

* المادة الثالثة من البروتكول المنشئ لمجلس السلم والامن الافريقي لعام 2002.

- حق الاتحاد في التدخل في أية دولة عضو في أعقاب مقرر صادر عن المؤتمر فيما يتعلق بظروف خطيرة مثل جرائم الحرب والابادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

وأهم مخرجات مجلس السلم والامن الافريقي هي تكوين القوة الافريقية الجاهزة للتدخل في حالة وجود ظروف خطيرة، وتتكون من خمسة ألوية تمثل الأقاليم الخمس الرئيسية في افريقيا، وقوامها 15 ألف جندي وتديرها لجنة أركان الحرب ويترأسها وزراء دفاع الدول الأعضاء.

وقد شجع الاتحاد الافريقي منظمات إقليمية فرعية لتكثيف جهودها للحد من حدة النزاعات، لذا تأسست هذه المنظمات الإقليمية الفرعية بغية تحقيق جملة أهداف اقتصادية ولكنها ظلت عاجزة عن تحقيق أهدافها بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية في القارة، ومن بين هذه المنظمات هي الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الايكواس)[*] في منع النزاعات والحد منها بين دول المنطقة الغربية للقارة.

ونظرا لتشابك وتعقد النزاعات فقد عمدت المنظمات الإقليمية الى ارسال قوات عسكرية لوضع حد للنزاع المسلح وايجاد حل أو يجاد تسوية النزاعات المستعصية كمرحلة لصنع السلام وحفظ السلام.

وبينت النزاعات الداخلية التي عرفتها إفريقيا أن التسوية السلمية كإحدى بدائل إدارة النزاع لم تكن ناجعة، بل أكثر من ذلك كان التدخل العسكري المباشر هو الحل، سواء أقامت به المنظمات الجهوية الفرعية كالإكواس في حالات ليبيريا، سيراليون، وكوت

[*] – CEDEAO (ECOWAS): Communauté économique des Etats d' Afrique de l'Ouest, 1975).

ديفوار 2003، 2010، أو السادك(*)، والكوميسا(**)، والإيجاد(***) في الصومال والسودان.

المنظمة / الدولة	الدولة المتدخل فيها/ أليات التدخل	مهمة التدخل
الاكواس	ليبيريا 1990-1999	حفظ ثم فرض السلم، نزع السلاح، مراقبة الانتخابات.
الاكواس	سيراليون 1997- 1998	تنفيذ الحصار، واستعادة النظام والقانون.
الاكواس	غينيا بيساو 1998- 1999	الفصل بين الأطراف المتحاربة، تيسير أعمال الإغاثة، تأمين مناطق الحدود بين غينيا بيساو والسنغال.
الاكواس	ليبيريا 2003- 2006	وقف إطلاق النار، نزع السلاح، إنشاء حكومة انتقالية، تنظيم انتخابات.
الاكواس	كوت ديفوار 2003	نزع السلاح وإعادة إدماج المسلحين
الاكواس	كوت ديفوار 2010- 2011	استخدام القوة من أجل فرض نظام الحكم وفقا الديمقراطية والحكم الراشد. القبض على غباغبو
السادك Southern Africa Development Community	ليسوتو 1998	إعادة الحكومة المنتخبة
الإكواس Economic Community Of Central African States	إفريقيا الوسطى سنة 2003،	وقف العنف، وحفظ السلم .
الإيجاد Inter- Governmental Authority Of Development	السودان من 2001 2005.	الوساطة الكينية تحت لواء المنظمة الكينية. اتفاق السلام 2005.
الإيجاد	الصومال من 1998 إلى 2006	رعاية المصالحة الوطنية وعملية السلام.
الاكواس	المالي 2012- 2013	إعادة الشرعية للدولة الوطنية المالية.

(*) – SADC (Southern Africa Development Community, 1992)
(**) – Cemac (communauté économique et monétaire d'Afrique centrale, 1994)
(***) – IGAD (Intergovernmental Authority on Development, 1996).

وفي عام 2017، تشكلت بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في غامبيا "ايكوميغ ECOMIG والبعثة الوقائية للجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي السادك SADC في مملكة ليسوتو "سابميل SAPMIL"، عملية الأمم المتحدة في الساحل العاج "يونوسي UNOCI. كما استضافت المالي أربع عمليات حفظ السلام وهي الأولى في العالم من حيث عدد العلميات.

2-صعوبة احتواء النزاعات وضرورة التدخل العسكري:

رغم الطبيعة الاقتصادية للإكواس إلا ان النزاعات والحروب العنيفة التي شهدتها المنطقة الغربية للقارة الافريقية، أدت بالمنظمة الى تجاوز الأهداف الاقتصادية، لتشمل الاستقرار والامن كأولوية بالنسبة للجماعة، حيث ربطت بين تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الامن والاستقرار في المنطقة.[29]

في القمة الرابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بدكار بتاريخ 28 ماي 1979، لفت الرئيس السينغالي "عبدو ضيوف" الانتباه إلى مدى ترابط بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والأمني.

وعلى هذا الأساس تعهدت الدول الأعضاء على تأسيس ألية مناسبة لمنع وحل النزاعات في المنطقة. حيث تعد المادة 58 من الميثاق المعدل هي الأساس القانوني لمنع وإدارة وحل النزاعات في افريقيا. حيث تم اعتماد مقاربة إقليمية لإدارة النزاع ومجسدة في مفهوم إدارة النزاع الجماعي(Collective Conflict Management (CCM .

---

[29]– سامي بخوش، **دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب افريقيا: أنموذج منظمة الايكواس في ليبريا وكوت ديفوار**، رسالة الماجستير تخصص: إدارة دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2011_2012، ص.8.

أولا: الميثاق الدفاعي للإكواس:

يعتبر أول نموذج للأمن الجماعي الافريقي على المستوى الإقليمي الفرعي لحماية الدول الأعضاء من أي عدوان خارجي، باعتباره عدوانا على جميع الدول الأعضاء. وعليه تشكلت القوات المسلحة المتحالفة للجماعة AAFC.

كما أنشأت ألية منع وإدارة وحل النزاع وحفظ السلام والأمن سنة 1990، وقد تم انشاء أول قوة فصل أفريقية للتدخل وقت الأزمات وعُرفت باسم "قوة الإكوموك"، والتي تدخلت قبل توقيع البروتوكول المتعلق بها في غينيا بيساو عام 1997، ثم في سيراليون عام 1998، وبعد ذلك في ساحل العاج عام 2002

انشاء مجموعة المراقبة الخاصة بدول الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا : ECOWAS Montoring Group (ECOMOG)

خامسا: المقاربة القانونية و انشاء محاكم جنائية الخاصة بالجرائم ضد الإنسانية في إفريقيا.

تقوم عمليات الإبادة على الأسس التالية:

أولا: جريمة القتل المنظمة والمنهجية ضد مجموعة أو عرق مثل حال رواندا المذبحة التي قام الهوتو ضد التوتسي سنة 1994، وحالة السيراليون 1996

ثانيا: جريمة فرض أحوال معيشية يقصد بها الهلاك الجماعة مثل الحرمان من الحصول على الطعام أو الدواء أو حتى الماء. مثل ما حدث في البيافرا في نيجيريا في الستينات من القرن العشرين. عندما ثار سكانها ضد الحكومة المركزية وطالبوا بالاستقلال، فحاصرتهم القوات النيجيرية حتى استسلموا من الجوع ونقص الدواء التي استمرت من سنة 1967 إلى سنة 1970 جراء هذه المجاعة والإبادة.

ثالثا: من جرائم الإبادة هي إلحاق الأذى البدني أو المعنوي الجسيم قصد الإفناء وهي خطة منهجية للإبادة.

رابعا: جريمة منع الإنجاب وهي جريمة من جرائم العنف الجنسي تهدف إلى الإبادة عن طريق منع التكاثر والتوالد لدى الضحايا، بما يمنع استمرارية تواجدهم كمجموعة متميزة من البشر.

خامسا: نقل الأطفال قسرا على أهاليهم، إذ لا يتم الاكتفاء بنقل الأطفال الذين ولدوا نتيجة الاغتصاب.

ولأن الإبادة الجماعية من أخطر الجرائم الدولية، تعامل القانون الدولي معها بحزم حيث لا يشمل هذه الجريمة حق اللجوء السياسي، ولهذا لا يعامل مرتكبوها على أنهم مجرمون سياسيون، حيث نصت اتفاقية روما على أنه: "لا تعتبر الإبادة الجماعية والأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة جرائم سياسية على صعيد تسليم المجرمين، وتتعهد الأطراف المتعاقدة في مثل هذه الحالات بتلبية طلب التسليم وفقا لقوانينها ومعاهداتها النافذة المفعول."[30]

وهذا النص يغلق الباب أمام هروب مقترفي جريمة الإبادة الجماعية وطلبهم اللجوء في دول أخرى باعتبارهم لاجئين سياسيين، وعندما يتم إلقاء القبض على هؤلاء يتم تقديمهم إلى المحاكمة أمام محاكم خاصة، لذا نصت الاتفاقية على أن: "يحاكم الأشخاص المتهمون بارتكاب الإبادة الجماعية، أو أي من الأفعال الأخرى في المادة الثالثة أمام محكمة

---

[30]– للمزيد من التفصيل انظر:

-Jean D'ASPREMONT& Jérôme DE HEMPTINNE, **Droit International Humanitaire (Thèmes choisis)**, Editions A. PEDONE, Paris 2012.

- Marie BOKA, **La CPI entre droit et relations internationales : Les faiblesses du Statut de Rome à l'épreuve de la politique internationale**, Institut Universitaire VARENNE, Collection des thèses, France 2014.

مختصة من محاكم الدولة التي ارتكب الفعل على أراضيها، وأمام محكمة جزائية دولية ذات اختصاص إزاء من يكون من الأطراف المتعاقدة قد اعترف بولايتها"[31]

وبناء على ذلك تم توقيف رئيس ليبريا السابق تشارلز تايلور Charles [32] Taylorعام 2006 في نيجيريا على حدود الكاميرون بموجب قرار من محكمة جنائية خاصة تدعمها الأمم المتحدة في شأن جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية في الحرب الأهلية في سيراليون التي اندلعت بالعصيان المسلح الذي قام به فودي سنكوح حيث قتل أزيد من عشرة ألاف نسمة من أهلها وهاجر منها نصف سكانها البالغ عددهم أربعة ملايين نسمة[33]. وقد أدانته المحكمة المنعقدة في لايد شندام قرب مدينة لاهاي الهولندية بإحدى عشرة تهمة باعتباره مذنبا بالمساعدة والتشجيع على ارتكاب "جرائم ضد الإنسانية وجرائم القتل والاغتصاب والإرهاب واستخدام الأطفال جنودا في الحرب الأهلية في السيراليون. وتشمل الاتهامات أيضا التربح من تجارة الماس، التي يقال إنه استخدم أموالها في شراء أسلحة للمتمردين أثناء الحرب.

وبرأت المحكمة تايلور من تهمة الأمر بارتكاب جرائم قتل مئات الآلاف على يد المتمردين في سيراليون بين عامي 1991و 2002 باعتباره لم يكن في القيادة العسكرية ولكنه سهل شراء شحنتين كبيرتين من الأسلحة والذخيرة للمتمردين في سيراليون عام 2009. والحكم على تايلور بخمسين سنة يعتبر انتصارا كبيرا، إذ أصبح أول رئيس سابق يدان من محكمة دولية منذ محاكمات نورمبرغ الشهيرة بعد الحرب العالمية الثانية.

---

[31]– وليم نجيب جورج نصار، **مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2008، ص 99

[32]- **تشارلز ماكارثر غانكاي تايلور** (بالإنجليزية: Charles McArthur Ghankay Taylor) سياسي ورجل دولة. رئيس ليبيريا الثاني والعشرون من 2 أوت 1997 حتى استقالته في 11 أوت 2003، وأول رئيس افريقي تمت ادانته بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية دامت المحاكمة خمس سنوات. سيرته الذاتية على موقع هيئة الإذاعة البريطانية: http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/2963086.stm

[33] – محمد صادق صبور، موسوعة مناطق الصراع في العالم، الكتاب الثالث **"مناطق الصراع في افريقيا"**، دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2002.

كما تم توقيف رئيس التشاد السابق حسين حبري في 2 جويلية 2013 بالسينغال حيث يقيم منذ عشرين سنة، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في التشاد، حيث تم القضاء على حوالي أربعين ألف من المعارضين ومجموعات قبلية سنة 1983. وأشارت محكمة لاهاي خلال جلستها إلى أن السينغال ستحاكم حبري بعد تصديق داكار على اتفاقية مكافحة التعذيب ووفق الاتفاقية يتعين على السينغال التي يخضع لولايتها القضائية المتهم بالجريمة، أن تحيله إلى سلطاتها القضائية المختصة، أو تسلمه إلى بلجيكا التي رفعت مذكرة اعتقال ضد حبري، اثر شكوى تقدم بها مئات البلجيكيين من أصل تشادي عام ألفين، بموجب قانون بلجيكي يطلق عليه قانون الاختصاص العالمي لمحاكمة جرائم القانون الدولي.[34]

وتعتبر محاكمة حسين حبري أمام محكمة الغرف الإفريقية الاستثنائية بداكار في 30 ماي 2016، وصدور الحكم المؤبد في حقه سابقة تاريخية لا في أبعادها القانونية ولا في إجراءاتها التنظيمية، بل في مستقبل الدول الإفريقية وعلاقتها بالمحكمة الجنائية الدولية.

ولعل أشهر محاكمة الخاصة بالجرائم الإبادة الجماعية في إفريقيا، هي المحكمة الدولية الخاصة برواندا التي جمعت خمس جرائم ضد الإنسانية (الإبادة الجماعية، التطهير العرقي، التمييز العنصري، التهجير القسري بالقوة وحالات الاغتصاب) هي حالة واضحة من حالات الإبادة الجماعية التي خطط لها أساسا لتكون عملية التطهير العرقي بالكامل، ليس لإجلاء طرف عن منطقة ما، بل للقضاء التام على طرف ما لصالح طرف آخر، حيث تم تجنيد المتطرفين الهوتو وضمن هؤلاء عسكريون وموظفون رسميون والعديد من أفراد الميليشيات الحزبية للمتطرفين[35] على إثر اجتياح الجبهة الوطنية الرواندية التي ترأسها بول كاغام Paul Kagame في أوغندا لعودة اللاجئين من التوتسي إلى بلادهم سنة 1990، مما دفع الرئيس هابياريمانا Juvenal Habyarimana إلى

---

(34) - 2013 **euronews,** http://arabic.euronews.com/2012/07/21/icj-senegal-must-prosecute-habre-or-extradite-him/ date de consultation 23 Novembre 2013, à 13h10mn.

(35) – Human Rights Watch, « Leave None to Tell the Story : Genocide in Rwanda", http: //www.hrw.org/legacy/reports /1999/rwanda, accessed le 23 Novembre 2013, à 10h.

الإعداد والتخطيط للإبادة، إلا أن عملية الإبادة بدأت بعد إسقاط طائرة الرئيس هابياريمان ومعه الرئيس البورندي Cyprien Ntaryamira وهو أيضا من الهوتو ووفاتهما، بأمر من بول كاغام. وانتشرت الإبادة الجماعية من كيغالي إلى كافة أرجاء روندا دامت مئة يوم بانتصار التوتسي وبدأ النزوح الجماعي من الهوتو من رواندا إلى الدول المجاورة حوالي مليون فار من البطش والأعمال الانتقامية موزعين ما بين بورندي وتنزانيا وأوغندا والزائير. وحسب موقع Human Rights watch تلقى 937 ألف حتفهم من التوتسي في الفترة من أفريل إلى جويلية 1994.[36]

الملاحظة أن الأمم المتحدة لم تتدخل في النزاع وتركت الأمور إلى الروانديين ليحلوا مشاكلهم، كما لم يتدخل المجتمع الدولي إلا لاحقا لتشكيل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بعد أن توقف القتال واتضح حجم المأساة*. فقد أصدرت المحكمة حكماً بالسجن مدى الحياة على الكولونيل السابق ثيونيستي باغوسورا Bagosora بالإضافة إلى الضابطين الآخرين ألويز نتاباكوز Aloys Ntabakuze وأناتول نسينجيومفا Anatole Nsengiyumva.[37] واتهم ممثلو الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الكولونيل السابق باغاسورا بالمساعدة في التخطيط للإبادة الجماعية وتنفيذها وتسليح ميليشيا انتراهاموي المشكلة من قبائل الهوتو، إلا أنه جرت تبرئة الجنرال غراتيانكا بيلينغي رئيس مكتب العمليات العسكرية بهيئة الأركان العامة في ذلك الوقت من جميع التهم.[38] والجدير بالذكر في قضية روندا أنه تم الحكم بالمؤبد في 24 جوان 2011 لأول امرأة بارتكاب سبعة

---

[36] – Human Rights Watch, Ibid.

*The first impression of international indifference to the fate of Rwandans was confirmed soon after, when the Belgians began arranging for the withdrawal of their troops from the U.N. peacekeeping force.By April 15, it was clear that the U.N. Security Council would not order the peacekeepers to try to stop the violence and might even withdraw them completely. In Human Rights Watch, « Leave None to Tell the Story : Genocide in Rwanda", http: //www.hrw.org/legacy/reports /1999/rwanda, accessed le 23 Novembre 2013, à 10h.

[37] –**Génocides, crimes contre l'Humanité et crimes de guerre,** http://compilhistoire.pagesperso-orange.fr/genocide.htm, Rwanda, 18 Décembre 2008, consultation le 23 Novembre 2013, à 18h.

[38] **euronews,**http://arabic.euronews.com/2008/12/18/rwanda-genocide-mastermind-jailed/ date de consultation 23 Novembre 2013, à 14h30mn.

جرائم من بين إحدى عشرة جريمة متهمة بها وهي الوزيرة السابقة Pauline Nyiramasuhuko .

ومن أغرب ما حدث في الكونغو سنة 1998، حيث ارتكبت أبشع الجرائم ضد الإنسانية منها القتل العمدي، الاغتصاب الواسع النطاق والتعذيب وتجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود[39] إلى جانب ممارسة العادات التقليدية وهي أكل لحم البشر Cannibalisme وهي عادة كانت تمارسها بعض القبائل كقبيلة نيام-نيام Niam-Niams للانتقام والتنكيل بالأعداء[40] ،حيث وجه دو روجي لومبالا De Roger Lumbala شكوى لمجلس الأمن والمطالبة بإنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة رئيس حركة تحرير الكونغو Jean-Pierre Bemba على الجرائم التي ارتكبت في الكونغو حيث صرح وزيرة خارجية حكومة كينشاسا Léonard SheOkitundu" إن ماحدث في مامبازا Mambasa جريمة حرب، هل يعقل أن نفهم –ونحن في الألفية الثالثة- أن يتغذى كونغوليون بلحم كونغوليين آخرين، وأن يجبر الكونغولي على أكل أعضاء أحد أفراد عائلته، الذي حدث في مامبازا كان في قرن آخر."[41]

الخاتمة:

ان النزاعات المجتمعية في إفريقيا وامتدادها عمق أزمة الدول الافريقية في عدم قدرتها على بناء دولة وطنية متماسكة تتسم بضعف العلاقة بين الافراد والدولة بسبب

---

[39]- عمر محمود المخزومي، **القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان-الأردن 2009، ص 368

[40] –أكل بقايا البشر حسب علماء الإثنية ليس للتغذية بل قد يكون عند بعض القبائل في أمريكا اللاتينية مثل عند قبيلة غاياكي Guayakis في البارغواي أكل بقايا جد متوفى للاستحواذ على روحه، ولكن عند الأفارقة مثل قبيلة نيام-نيام، يتعلق الأمر بالتنكيل والاحتقار بالعدو المقتول. في

Jean-François Dortier, « Cannibalisme », Sciences Humaines, in : www.scienceshumaines.com/cannibalisme_fr_12630.html, le 15/06/2011 mise à jour le 29/11/2013 à 21h :30mn

[41] –**www.tv5mondeplusafrique.com/le_cas_de_cannibalisme_secouent_la_RDC**, Paris Mardi 21 Janvier 2003, mise à jour le 29/11/2013

ولاءهم للقبيلة والاثنية. وأي عمل لمحاولة حل أو إدارة النزاع يجب الوقوف عند هذا العامل المؤثر في تأجيج النزاعات في إفريقيا.

لذا نتفق مع تصنيف جويل مغدال للدولة القوية في مقابل الدولة الضعيفة في ضوء علاقتهما بالمجتمع، فالدولة القوية بالنسبة اليه هي ذات التغلغل في مجتمعها، وتكون قيمها السياسية والاقتصادية في مصلحة مجتمعها، إذ تعلى فيها قيم المواطنة والتضامن والثقة بين مكونات المجتمع المختلفة. كما تعلو في هذا المجتمع الروابط الافقية القائمة على القواسم الفكرية والسياسة المشتركة.[42]

وحسب مغدال فإن الدولة الضعيفة هي العاجزة عن تنمية مجتمعها وتحقيق مصالحه، حيث يتم تكريس الروابط العمودية القائمة على القبيلة والعشيرة والدين والانتماءات الاثنية الأخرى، وهو ما يكون مجتمعا ضعيفا غير متماسك تتكرس فيه الإخفاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ويعمل أفراده من اجل مصالحهم الشخصية وتوزيع المنافع والخدمات في ضوء انتماءات الافراد الاثنية، ومدى قربهم من مركز السلطة أو من الممسكين بها[43].

رغم أن التشاؤمية التي يقدمها لنا مارتن كوجيندا Martin Kuengienda في كتابه "هل افريقيا قابلة للدمقرطة؟ L'Afrique est-elle démocratisable?[44] فإننا نأخذ تفائلية الأستاذ علي مزروعي الذي يرى: أن الانقسامات العرقية التي تشهدها كثير من مناطق إفريقيا، والتي أفضت إلى حروب، وأعمال عنف مدمرة، نالت من الاقتصاد والبنية الأساسية الإفريقية، يمكن العمل على تهدئتها وتخفيف حدتها من خلال وضعها في سياق كيانات إقليمية أوسع، وعلى سبيل المثال إذا أخذنا «منطقة البحيرات العظمى» نجد أن

---

[42]- باقر سلمان النجار، الدولة العربية، بين إخفاقات البناء وتعطل الاندماج، في مجموعة المؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت ماي 2014، ص. 55

[43]– المرجع نفسه، ص. 56

[44] – Martin Kuengienda, **L'Afrique est-elle démocratisable? Constitution, sécurité, et bonne gouvernance**, Points de vue, Edition l'Harmattan, Paris 2015.

التوتسي الذين يشكّلون أقلية في كلٍّ من رواندا وبوروندي يصبحون في حالة قيام كيان إقليمي أوسع - تشكله تنزانيا مثلاً - هم وإخوانهم من الهوتو أقليّة في هذا الكيان.

وعلى الرغم من جرأة هذا الطرح وعدم واقعيته؛ فإنه يؤكد أهمية منظور التكامل الإقليمي القاري في إفريقيا، كمدخل للتعامل مع قضايا الصراع العرقي والحروب الأهلية التي تشهدها كثير من مناطق القارة.

فالنزاعات المجتمعية الممتدة الافريقية المتفاقمة وكان ذلك سببا في فشل المنظمات الدولية والإقليمية وعلى رأسها الأمم المتحدة في صنع السلم وعليه هناك انتقال من عمليات حفظ السلم المتمسكة بالمبادئ التقليدية لعمليات حفظ السلم: موافقة الدول المعنية، الحياد وعدم استعمال القوة إلا للدفاع عن النفس، إلى عمليات فرض السلم بالتدخل الخارجي.

المراجع

الكتب:

- المخزومي (عمر محمود)، **القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان-الأردن 2009، ص 368
– صبور (محمد صادق)، موسوعة مناطق الصراع في العالم، الكتاب الثالث **"مناطق الصراع في افريقيا"**، دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2002.
- مالشيفيتش (سينيشا)، سوسيولوجيا الحرب والعنف، ترجمة: طارق عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 2022.
-مشرف (حسام نبيل صلاح الدين)، دور الأمم المتحدة في حفظ وبناء السلام بعد انتهاء الحرب الباردة (دراسة لحالة سيراليون)، دار المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى القاهرة 2017
– نصار (وليم نجيب جورج)، **مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2008، ص 99

المقالات:

– أخطيبة محمد (هيبة علي)، "دور مجلس السلم والامن الافريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مجلد 27، العدد 3 سنة 2011، ص, 337

– (كانتي)مادي إبراهيم، الازمة السياسية في مالي، **دراسات و أفاق مستقبلية**، ص.110

–الشيخ إبراهيم كانتاو، قراءة في النزاع المسلح في مالي، قراءات إفريقية 22 فيفري 2017، في: **qiraatafrican.com/ home/new**

التقارير:

– لجنة الصليب الأحمر، **النزاعات الممتدة والعمل الإنساني: من و اقع التجارب الحديثة اللجنة الدولية**، الصليب الأحمر، جنيف 2016، ص9

- لوتا هاربوم وبيتر والنستين، الملحق رقم (2-أ: أنماط الصراعات المسلحة الكبرى 1990-2005، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي، المعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان الكتاب السنوي 2009، ص.137.

– لوتا هاربوم وبيتر والنستين، الملحق رقم (2-أ: أنماط الصراعات المسلحة الكبرى 1990-2005، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي، المعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان الكتاب السنوي 2006، ص. 206,

– لوتا ثمنر وبيتر والنستين، أنماط العنف المنظم، 2003-2012، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي، المعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان الكتاب السنوي 2014، ص. 123

الرسائل والأطروحات الجامعية:

– العاتي (رجب عمر عبد السلام)، **دور المنظمات الإقليمية الافريقية في تسوية النزاعات: دراسة حالة النزاع في الصومال**، رسالة دكتوراه تخصص الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، السنة الجامعية 2011- 2012، ص. 2

– بخوش (سامي)، **دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب افريقيا: أنموذج منظمة الايكواس في ليبريا وكوت ديفوار**، رسالة الماجستير تخصص: إدارة دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2011_2012، ص.8.

باللغة الأجنبية

Livres :

- BOKA (Marie), **La CPI entre droit et relations internationales : Les faiblesses du Statut de Rome à l'épreuve de la politique internationale,** Institut Universitaire Varenne, Collection des Thèses, France 2014.
- D'ASPREMONT (Jean) & DE HEMPTINNE (Jérôme), **Droit International Humanitaire (Thèmes choisis)**, Editions A. PEDONE, Paris 2012.
– KUENGIENDA (Martin), **L'Afrique est-elle démocratisable? Constitution, sécurité, et bonne gouvernance**, Points de vue, Edition l'Harmattan, Paris 2015
- MATSUMOTO (Florian Conveinhes) & NOLLEZ-GOLDBACH (Raphaëlle), **Les motifs non- juridiques des jugements internationaux,** Actes de la 1ere journée de droit international de l'ENS, éditions PEDONE, Paris 2016

Sites électroniques:

– Edward. E. Azar and Chung In Moon, managing protrated Social conflicts in the Third World, facilitation and developpment diplomacy, Millennium: Journal of International Studies, vol 15, N°3 in: http://doi.org/10. 1177/03058298860150030601. Consultation 24/01/2020 at 15 :32pm
– Kara (Sarkan), **A theory of protracted social conflict**, April 2008, in researchgate.net/publication/324507082_ A_Theory_of_Protracted_Social_Conflict/PDF
- Cordula (Reimann), Why are violent, intra-state conflicts protracted? Looking at Azar's model of protracted social conflict from a gender-sensitve prespective, **http:// www.bradford.ac.uk/ssis/peace-conflict- and development/issue-2.**

- **euronews, http://arabic.euronews.com/2012/07/21/icj-senegal-must-prosecute-habre-or-extradite-him/** date de consultation 23 Novembre 2013, à 13h10mn.
– Human Rights Watch, « Leave None to Tell the Story : Genocide in Rwanda", **http: //www.hrw.org/legacy/reports /1999/rwanda**, accessed le 23 Novembre 2013, à 10h.
- Slate Afrique, Les 10 dirigeants les plus étonnants d'Afrique**, www.slateafrique.com**/93283/les-7-chefs-d-etat-les -fous-megalomanie-paranoia, date de consultation 29 novembre 2013, à 20h
- **Génocides, crimes contre l'Humanité et crimes de guerre,** http://compilhistoire.pagesperso-orange.fr/genocide.htm, consultation le 23 Novembre 2013, à 18h.
- **euronews, http://arabic.euronews.com/2008/12/18/rwanda-genocide-mastermind-jailed/** Copyright © 2013 ,date de consultation 23 Novembre 2013, à 14h30mn.
Dortier (Jean-François), « Cannibalisme », Sciences Humaines, in : www.scienceshumaines.com/cannibalisme_fr_12630.html, le 15/06/2011 mise à jour le 29/11/2013 à 21h :30mn.
–**www.tv5mondeplusafrique.com/le cas de cannibalisme secouent la RDC**, Paris , Mardi 21 Janvier 2003, mise à jour le 29/11/2013.
- **Rapport Mapping des Nations Unies**, République démocratique de Gongo 1993-2003, fiche d'Information 2.